



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

للمعهد العالي للدراسات

قسم الفقه المقارن

**دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع"**  
**كتاب الفرائض من (مسألة في ميراث الأخ للأُم والأخت للأُم) إلى (مسألة في**  
**حجب ابن الأخ الشقيق لفهر الشقيق)**

**بحث تكميلي لتبيل درجة الماجستير في الفقه المقارن**

**إعداد الطالب**

**عبد الرحمن بن سعد هلال العتيبي**

**إشراف**

**فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن منصور الفقيهي**

**الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن**

**العام الجامعي**

**١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ**





٢٥٣، ٩.١

٥٤٤

# دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع"

كتاب الفرائض من (مسألة في ميراث الأخ للأُم والأخت للأُم) إلى (مسألة في

حجب ابن الأخ الشقيق لغير الشقيق)

بحث نكحهم لي لتبيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

عبدالرحمن بن سعد هلال العتيبي



إشراف

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن منصور الففيلي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ،

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup>

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿٧١﴾

وبعد :

فإن علم الفقه علم عظيم النفع جليل القدر، فمنه تعرف أحكام الحلال والحرام، وبفضله تنتظم علاقة الإنسان بربه وبالمخلوقات، فلما عرف العلماء الربانيون منزلة هذا العلم حق المعرفة قدروه حق قدره، وأفنوا أعمارهم في اكتسابه وتبليغه، فنالوا بذلك مجد الدنيا، وثواب الآخرة بفضل الله تعالى وتوفيقه . وكان من فضل الله عليّ أن يسر لي الدراسة بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، وحيث إن من لوازم اجتياز مرحلة الماجستير بالمعهد العالي للقضاء إعداد بحث تكميلي يُعنى بدراسة فقهية مقارنة، ولما ارتضى قسم الفقه المقارن بالمعهد دراسة كتاب الإمام أبي محمد علي بن سعيد بن حزم المسمى "بمراتب الإجماع"

(١) سورة آل عمران الآية (١٠٢) .

(٢) سورة النساء الآية (١) .

(٣) الأحزاب : (٧٠ - ٧١) .



فقد وقع اختياري على دراسة " الجزء الثالث من باب الفرائض " تحت عنوان: دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع" كتاب الفرائض من (مسألة في ميراث الأخ للأم والأخت للأم) إلى (مسألة في حجب ابن الأخ الشقيق لغير الشقيق) ، بداية من قول المصنف : ( واتفقوا أن الأخ للأم والأخت للأم لا يرثان شيئاً إذا كان هنالك ابنة أو ولد لصلب الميت أو لبطن الميتة) إلى قوله : (واتفقوا أن ابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ غير الشقيق الأعمام كلهم بنبيهم ...).

### أهمية موضوع البحث :

تتمثل أهمية الموضوع فيما يلي:

- أولاً : أن علم الفرائض من أجلّ العلوم خطراً، وأرفعها قدراً، وأعظمها أجراً، ولأهميته فقد تولى الله سبحانه تقدير الفرائض بنفسه وفصلها بخلاف سائر الأحكام.
- ثانياً : ولقد جاء بيان فضل هذا العلم على لسان رسولنا ﷺ إذ قال: (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل: آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة)<sup>(١)</sup>.
- ثالثاً : أن هذا العلم مما يتفقت ويحتاج لمعاهدة مستمرة .

### أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب ما يلي :

١. أهمية علم الفرائض بين علوم الشريعة .
٢. إفادة نفسي في هذا العلم الذي لا يتقن إلا بتعهده ومراجعته .
٣. المساهمة في إتمام مشروع دراسة هذا الكتاب .

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٨٦٨) ، ابن ماجه في سننه برقم (٥٤) ، وغيرهم ، ضعفه الألباني في



الدراسات السابقة :

من خلال البحث والاطلاع والاستقصاء في فهارس المكتبات كمكتبة الملك فهد الوطنية ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وفهرس رسائل المعهد العالي للقضاء ، إضافة إلى البحث في محركات البحث على شبكة (الإنترنت) ، لم أجد من تناول أو طرح هذا الموضوع ، إلا ما اشتهر عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - المسمى بنقد مراتب الإجماع ، في حين أنه لم يلتزم فيه باستيعاب كل المسائل ، ومما لم يتطرق إليه نقد الإجماعات في باب الفرائض .

مع العلم بأنه يوجد كتب في إجماعات الفقهاء : ومن ذلك عند المتقدمين :

١ . الإجماع لابن المنذر .

٢ . الإقناع في مسائل الإجماع لأبي الحسن القطان الفاسي .

بالإضافة إلى بعض الكتب المهمة بالإجماعات ، مثل :

١ . بداية المجتهد لابن رشد .

٢ . المغني لابن قدامة <sup>(١)</sup> .

٣ . المجموع للنووي <sup>(٢)</sup> .

٤ . التمهيد لابن عبد البر <sup>(٣)</sup> .

ومن كتب المتأخرين :

١ . موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، للقاضي سعدي أبو جيب .

٢ . أحكام الإجماع والتطبيقات عليها ، للدكتور / خلف محمد الحمد .

٣ . موسوعة الإجماع عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، للدكتور / عبد الله بن مبارك البوصي .

<sup>(١)</sup> قام مجموعة من الطلاب في مرحلة الماجستير بجامعة أم القرى بمشروع بحثي في بداية هذا العقد ١٤٢٠هـ

/ ١٤٢١هـ بخصوص المسائل التي حكى فيها ابن قدامة الإجماع والتي نفي علمه بالخلاف فيها .

<sup>(٢)</sup> الإجماع عند النووي في شرحه لصحيح مسلم مع التطبيق على جميع أبواب الفقه : للباحث : علي أحمد عمير الراشدي .

<sup>(٣)</sup> إجماعات ابن عبد البر في العبادات : رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة

الرياض للباحث عبد الله بن مبارك البوصي ، وإجماعات ابن عبد البر - دراسة فقهية مقارنة - رسالة ماجستير ، بجامعة القاهرة للباحث : سيده عبده بكر عثمان .



ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد قدمت عدة خطط لأبحاث تكميلية في دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع" في قسم الفقه المقارن منها خطتان في الفرائض للجزء الذي سبق مسائل خطتي وذلك على النحو التالي :

١. دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع" بداية من أول كتاب الفرائض حيث قال المصنف : ( اتفقوا أنّ من كان عبداً لا شعبة للحرية فيه ولا يبيعه سيده ولا في نصيبه من الميراث ما لو ورث تمكن به من أن يشتري ولم يعتق حتى قسم الميراث فإنه لا يرث شيئاً ) إلى قوله : ( واتفقوا أن من مات وله أبناء عم مستويان في القعد والآباء لا وارث له من العصبية غيرهما وأحدهما أقرب بولادة جده فإنه المنفرد بالميراث )<sup>(١)</sup> .

٢. دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع" الجزء الثالث من كتاب الفرائض من قول المصنف : ( واتفقوا أن من ترك ابني عم مستويين : أحدهما أخو الميت لأمه ، وليست للميتة ابنة ، فإن الذي هو منها أخ لأم وارث ) إلى قوله : ( واتفقوا أن موارثة الهجرة قد انقطعت )<sup>(٢)</sup> .

(١) خطة بحث مقدمة من الطالب (أحمد بن محمد العروان) لنيل درجة الماجستير .

(٢) خطة بحث مقدمة من الطالب (سليمان بن سلطان العتيبي) لنيل درجة الماجستير .



منهج الباحث :

وسوف أقوم - بإذن الله تعالى - في هذا البحث بما يلي :

١. تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها : ليتضح المقصود من دراستها .

٢. إذا كانت المسألة من مسائل الاتفاق فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة .

٣. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف ، فأتبع ما يلي :

أ. تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف ، وبعضها محل اتفاق .

ب. ذكر الأقوال في المسألة ، وتبيين من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية .

ج. الاختصار على المذاهب المعتبرة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح ، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فسأسلك بها مسلك التخريج .

د. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية .

هـ. استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت، وذكر ذلك بعد الدليل مباشرة .

و. الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت .

٤. الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير ومن وافق ابن حزم من العلماء والتخريج والجمع .

٥. التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد .

٦. العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية - إن وجدت - .

٧. تجنب ذكر الأقوال الشاذة .

٨. العناية بدراسة ما جدّ من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث - إن وجدت - .

٩. ترقيم الآيات وتبيين سورها مضبوطة الشكل .



١٠. تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - ، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها منها .
١١. تخريج الآثار من مصادرها الأصلية ، والحكم عليها .
١٢. التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح أو من كتب المصطلحات المعتمدة .
١٣. توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة .
١٤. العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة وللآثار ولأقوال العلماء، وتمييز العلامات والأقواس، فيكون لكل منها علامته الخاصة .
١٥. تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي أراها .
١٦. الترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي والفقهي والعلم الذي اشتهر به ، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.
١٧. إذا وجد في البحث ذكر أماكن أو قبائل أو فرق أو أشعار أو غير ذلك فأضع له فهرس خاصة ، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك .
١٨. اتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها ، وهي :
  - فهرس الآيات القرآنية .
  - فهرس الأحاديث والآثار .
  - فهرس الأعلام .
  - فهرس المراجع والمصادر .
  - فهرس الموضوعات .



خطة البحث:

يتكون من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، يليها فهارس البحث.

• المقدمة: وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

• التمهيد:

وفيه خمسة مباحث:

• المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونشأته.
- المطلب الثاني: عقيدته، ومذهبه.
- المطلب الثالث: أشياخه، وتلاميذه.
- المطلب الرابع: أعماله، ومؤلفاته.
- المطلب الخامس: ما قيل فيه.
- المطلب السادس: وفاته.

• المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: اسم الكتاب وأهميته.
- المطلب الثاني: ذكر من أثنى عليه من أهل العلم.
- المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه.



• المبحث الثالث : التعريف بالمذهب الظاهري .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مؤسسه .

المطلب الثاني : أصوله .

المطلب الثالث : أعلامه ، وأبرز كتبه .

المطلب الرابع : خلاف الظاهرية ، ومدى اعتباره .

• المبحث الرابع : التعريف بالإجماع ، وحجيته ، وشروطه ، ومراتبه ، والفرق بينه

وبين الاتفاق .

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : حجية الإجماع .

المطلب الثاني : بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق .

المطلب الثالث : شروط صحة الإجماع .

المطلب الرابع : أقسام الإجماع .

• المبحث الخامس : التعريف بعلم الفرائض .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الفرائض لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم تعلمه .



## الفصل الأول

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الإخوة والأخوات  
وفيه مبحثان:

### • المبحث الأول :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الإخوة والأخوات لأم ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : إرث الإخوة لأم مع ابنة أو ولد لصلب الميت أو بطن الميتة.<sup>(١)</sup>  
المطلب الثاني : إرث الإخوة لأم مع غير الولد.<sup>(٢)</sup>

### • المبحث الثاني :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب وفيه  
خمسة مطالب :  
المطلب الأول : إرث الأخوات الشقائق أو لأب النصف أو الثلثين.<sup>(٣)</sup>  
المطلب الثاني : إرث الأخت لأب مع الأخت الشقيقة.<sup>(٤)</sup>  
المطلب الثالث : مقدار إرث الأخت لأب مع الأخت الشقيقة.<sup>(٥)</sup>  
المطلب الرابع : إرث الأخ لأب مع الأخت الشقيقة.<sup>(٦)</sup>  
المطلب الخامس : إرث الأخ لأب مع الأختين الشقيقتين.<sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الأخ للام والأخت للام لا يرثان شيئا إذا كان هنالك ابنة أو ولد لصلب الميت أو لبطن الميتة) ص ١٨٠.

<sup>(٢)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنهما يرثان مع غير الولد وولد الولد الذكور ذكورهم وإناتهم والجد من قبل الأب وإن علا ، وقوله : واتفقوا أنهما يرثان مع غير الولد وولد الولد الذكور ذكورهم وإناتهم) ص ١٨٠.

<sup>(٣)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الأخت الشقيقة أو التي للأب إذا انفردت أحدهما ولم يكن هنالك ولد ذكر ولا أنثى ولا ولد ذكر وأنثى ولا أب ولا جد لأب وإن علا ولا أخ يشاركهما في ولادة الأم أو الأم والأب فإن لهما النصف وأن للأختين فصاعدا الثلثين) ص ١٨٠.

<sup>(٤)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الشقيقة تحجب للأب عن النصف) ص ١٨٠.

<sup>(٥)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن التي للأب واحدة كانت أو أكثر تأخذ أو يأخذن مع الشقيقة الواحدة السدس من بعد النصف الذي للشقيقة) ص ١٨٠.

<sup>(٦)</sup> قال المصنف : (واتفقوا فيمن ترك أختا شقيقة وأخا لأب فإن للأخت النصف وللأخ النصف) ص ١٨٠.

<sup>(٧)</sup> قال المصنف : (واتفقوا فيمن ترك أختين شقيقتين وأخا لأب والمال بينهم أثلاثا) ص ١٨٠.



## الفصل الثاني

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الجدات ، والزوجات ، والمعتق وفيه ثلاثة مباحث

### • المبحث الأول :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الجدات ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : مقدار إرث الجدات <sup>(١)</sup> .  
المطلب الثاني : إرث الجدة مع الأم <sup>(٢)</sup> .

### • المبحث الثاني :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الزوجات ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : أحوال إرث الزوجة <sup>(٣)</sup> .  
المطلب الثاني : توريث المطلقة طلاقاً رجعيّاً ما دامت في العدة <sup>(٤)</sup> .

### • المبحث الثالث :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث المعتق ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : توريث المعتقة <sup>(٥)</sup> .  
المطلب الثاني : أحوال إرث المعتق والمعتقة مع من أعتقاه <sup>(٦)</sup> .

<sup>(١)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنه ليس للجدتين والجدات عند من يورثنه أكثر من السدس أو من الثلث عند من يرى ذلك) ص ١٨٠ .

<sup>(٢)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنه لا يرث مع الأم جدة) ص ١٨٠ .

<sup>(٣)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الزوجة ترث الربع حيث ذكرنا أن الزوج يرث منها النصف وأن الزوجة ترث الثمن حيث ذكرنا أن الزوج يرث منها الربع إلا أن الذي يحجبها عن الربع إلى الثمن ولد الزوج منها أو من غيرها لا ولدها من غيره) ص ١٨١ .

<sup>(٤)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً ترث زوجها ويرثها ما دامت في العدة) ص ١٨١ .

<sup>(٥)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن المعتقة ترث حيث ذكرنا أن المعتق يرث) ص ١٨١ .

<sup>(٦)</sup> قال المصنف : (واتفقوا فيمن ترك معتقه ومعتقته وقد أعتقاه بنصفين أن ماله لهما بنصفين وإن تفاضلت سهامهما في عتقه فإن لكل واحد من ماله مقدار سهمه من عتقه لا يبالى رجلاً كان أو امرأة) ص ١٨١ .



## الفصل الثاني

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الجدات، والزوجات، والمعتق وفيه ثلاثة مباحث

### • المبحث الأول :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الجدات ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : مقدار إرث الجدات<sup>(١)</sup> .  
المطلب الثاني : إرث الجدة مع الأم<sup>(٢)</sup> .

### • المبحث الثاني :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث الزوجات ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : أحوال إرث الزوجة<sup>(٣)</sup> .  
المطلب الثاني : توريث المطلقة طلاقاً رجعيّاً ما دامت في العدة<sup>(٤)</sup> .

### • المبحث الثالث :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث المعتق ، وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : توريث المعتقة<sup>(٥)</sup> .  
المطلب الثاني : أحوال إرث المعتق والمعتقة مع من أعتقاه<sup>(٦)</sup> .

<sup>(١)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنه ليس للجدتين والجدات عند من يورثن أكثر من السدس أو من الثلث عند من يرى ذلك) ص ١٨٠ .

<sup>(٢)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنه لا يرث مع الأم جدة) ص ١٨٠ .

<sup>(٣)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الزوجة ترث الربع حيث ذكرنا أن الزوج يرث منها النصف وأن الزوجة ترث الثمن حيث ذكرنا أن الزوج يرث منها الربع إلا أن الذي يحجبها عن الربع إلى الثمن ولد الزوج منها أو من غيرها لا ولدها من غيره) ص ١٨١ .

<sup>(٤)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً ترث زوجها ويرثها ما دامت في العدة) ص ١٨١ .

<sup>(٥)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن المعتقة ترث حيث ذكرنا أن المعتق يرث) ص ١٨١ .

<sup>(٦)</sup> قال المصنف : (واتفقوا فيمن ترك معتقه ومعتقته وقد أعتقاه بنصفين أن ماله لهما بنصفين وإن تفاضلت سهامهما في عتقه فإن لكل واحد من ماله مقدار سهمه من عتقه لا يبالى رجلاً كان أو امرأة) ص ١٨١ .



### الفصل الثالث

الإجماعات التي أوردها المؤلف في توريث ، أبناء العمومة ، والبنات مع الإخوة والأخوات ، وأحوال الإرث مع الولد الذكر ، وبعض المسائل في الحجب ، وفيه أربعة مباحث

#### • المبحث الأول :

توارث أبناء العم<sup>(١)</sup> .

#### • المبحث الثاني :

إرث البنات مع الإخوة والأخوات<sup>(٢)</sup> .

#### • المبحث الثالث :

الإرث مع الولد الذكر ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الوارثون مع الولد الذكر<sup>(٣)</sup> .

المطلب الثاني : مقدار ما يرثه الولد الذكر مع الزوج والزوجة والأبوين والجد والجدتين<sup>(٤)</sup> .

<sup>(١)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن بني العم إذا عرفوا أنسابهم ولم يكن دونهم من يحجبهم واجتمعوا في جد مسلم أنهم يتوارثون) ص ١٨١ .

<sup>(٢)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن من ترك ابنة واحدة أو بنات أو ابنتين أو ترك ابنة ابن ذكر أو ابنتين من ولد ذكور ولده فصاعدا وترك معهن أخوة رجالا ونساء فيهن شقائق ولأب أو إحدى القرابتين أن البنات يأخذن سهامهن وكذلك الابنة وكذلك بنت الولد فصاعدا وأن الإخوة الذكور أو الأخ الذكر الشقيق يرث فان لم يكن هنالك أخت شقيقة فالأخ للأب يرث) ص ١٨١ .

<sup>(٣)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الولد الذكر لا يرث معه أحد إلا الأبوان والجد للأب والجدة للام والأب والزوج والزوجة والابنة فقط ، وقال المصنف : (واتفقوا أن كل من ذكرنا يرث مع الولد الذكر) ص ١٨٢ .

<sup>(٤)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أنه ليس للابن الذكر إلا ما فضل عن الزوج والزوجة والأبوين والجد والجدتين)



(٥٠) قال المصنف : (واتفقوا أن بنات البنات وبنات الأخوات وبناتهن وبنات الإخوة والعلمات والخالات وبناتهن وبنينهن والأخوال والأعمام للام وبنو الإخوة للام وبناتهم والجد للام والخال وولده وبناته وبنات الأعمام لا يرثون مع عاصب ولا مع ذي رحم أو ذات رحم لها سهم) - ذكرها المصنف قبل عشر مسائل في الاتفاق وأخرتها حتى تتناسب مع تقسيمي لمواضيع الفصل الثالث - ص ١٨١.



## • المبحث الرابع :

الإجماعات التي أوردها المؤلف في بعض مسائل الحجب ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : إرث الأخ الشقيق مع الإخوة لأب والإخوة لأم<sup>(١)</sup> .

المطلب الثاني : إرث الإخوة مع الأعمام وأبناءهم<sup>(٢)</sup> .

المطلب الثالث : أحوال إرث الأعمام وأبناءهم<sup>(٣)</sup> .

المطلب الرابع : إرث أبناء الأخ الشقيق مع أبناء الأخ غير الشقيق والأعمام<sup>(٤)</sup> .

المطلب الخامس : الإرث مع العاصب أو مع ذي رحم له سهم أو مع ذات رحم لها سهم<sup>(٥)</sup> .

## • الخاتمة:

وأذكر فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

<sup>(١)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الأخ الشقيق يحجب الأخ للأب وبنيه ولا يحجب الأخ للام ولا الأخت للأم) ص ١٨٢ .

<sup>(٢)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن الأخ الشقيق أو للأب يحجب العم وابن العم وأن الأخ للأم يحجبهما) ص ١٨٢ .

<sup>(٣)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن العم الشقيق يحجب العم للأب وأن ابن العم الشقيق يحجب ابن العم للأب) ص ١٨٢ .

<sup>(٤)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن ابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ غير الشقيق الأعمام كلهم بنيتهم إلا شيئاً رويناه فيما حدثناه يونس بن عند الله بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم عن أحمد بن خالد عن محمد بن عبد السلام الخشني عن بندار ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا مسعر بن كدام عن أبي عون عن شريح عن رجل مات وترك ابن أخيه وعمه فأعطى المال ابن الأخ وقال مسعر عن عمران بن رباح عن سالم بن عبد الله قال المال للعم) ص ١٨٢ .

<sup>(٥)</sup> قال المصنف : (واتفقوا أن بنات البنات وبنات الأخوات وبناتهن وبنات الإخوة والعمات والخالات وبناتهن وبنيتهم والأخوال والأعمام للام وبنيتهم والأجد للام والخال وولده وبناته وبنات الأعمام لا يرثون مع عاصب ولا مع ذي رحم أو ذات رحم لها سهم) - ذكرها المصنف قبل عشر مسائل في الاتفاق وأخبرتها حتى تتناسب مع تقسيمها لمواضيع الفصل الثالث - ص ١٨١ .



• فهرس البحث :  
وتشتمل على :

- ١ . فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ . فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ . فهرس الأعلام .
- ٤ . فهرس المصادر والمراجع .
- ٥ . فهرس الموضوعات .

هذا والله الموفق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



• المبحث الأول : ترجمة المؤلف .

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، ونشأته .

المطلب الثاني : عقيدته ، ومذهبه .

المطلب الثالث : أشياخه ، وتلاميذه .

المطلب الرابع : أعماله ، ومؤلفاته .

المطلب الخامس : ما قيل فيه .

المطلب السادس : وفاته .



## • المطلب الأول :

اسمه ونسبه ونشأته :

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد ، الفارسي الأصل ، ثم الأندلسي القرطبي ، المعروف بابن حزم الظاهري . وكنيته أبو محمد . جده يزيد كان فارسياً ، وكان مولى ليزيد ابن أبي سفيان <sup>(١)</sup> .

نشأته :

ولد بقرطبة في آخر يوم من رمضان سنة ٣٨٤هـ ، سكن هو وأبوه قرطبة ونالا فيها جاهاً عريضاً ، فزهد فيها وانصرف إلى العلم والتأليف . نشأ في تنعم ورفاهية وفي أسرة لها شأن في الوزارة في حكم الأندلس ، كان وزيراً لبعض الأمراء ولكنه رأى الشرف والسلامة والعزة في أن ينصرف إلى العلم ، ودوى في التاريخ اسمه إماماً في الفقه ، ومؤرخاً ، وكاتباً ، وشاعراً <sup>(٢)</sup> .

حفظ ابن حزم القرآن وهو صغير ، يقول إنه حفظه في بيته ، حفظه إياه النساء من الجواري والقريبات ، وإنه ليذكر ذلك فيقول : " لقد شاهدت من النساء ، وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري لأنني ربيت في حجوهرهن ونشأت بين أيديهن ، ولم أعرف غيرهن ولا جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب " <sup>(٣)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٨) طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٣٦) .

<sup>(٢)</sup> انظر سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٨) . ابن حزم لمحمد أبو زهره (٢٢ - ٢٥) .

<sup>(٣)</sup> طوق الحمامة (١٣) .



المطلب الثاني :  
عقيدته ومذهبه :

عقيدته :

ابن حزم الظاهري من العلماء الذين انتشرت كتبهم بين الناس واستفاد منه أهل العلم وغيرهم .

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله : وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل ، فإنه يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك ، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة ، وكذلك ما ذكره من باب الصفات فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث ، ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها ، ولا ريب أنه موافق لهم ، وإن كان ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره ، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى ، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه ظاهر لا باطن له ، كما نفى المعاني في الأمر والنهي مضموماً إلى ما في كلامه من الوقية في الأكابر والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظاهر ، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر ، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ما لا يجتمع مثله لغيره ، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح ، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء (١).

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٤) .



وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن ابن حزم فأجابت بما يلي <sup>(١)</sup> :

الجواب :

علي الذي تسأل عنه هو نفس المؤلف أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، المتوفى عام ٤٥٦ هـ ، والمذكور من العلماء المبرزين في الأصول ، والفروع ، وفي علم الكتاب والسنة ، إلا أنه خالف جمهور أهل العلم في مسائل كثيرة أخطأ فيها الصواب؛ لجموده على الظاهر ، وعدم قوله بالقياس الجلي المستوفى للشروط المعتبرة ، وخطؤه في العقيدة بتأويل نصوص الأسماء والصفات أشد وأعظم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

<sup>(١)</sup> فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٢٢٣/١٢) فتوى رقم (٦٩٨٨) .



## مذهبه :

قيل إنه تفقه أولاً للشافعي ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله ،  
جليه وخفيه ، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث ، والقول بالبراءة  
الأصلية ، واستصحاب الحال ، وصنف في ذلك كتباً كثيرة ، كان حافظاً  
للحديث وفقياً مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متفنناً في علوم جمّة  
، عاملاً بعلمه ، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم  
النفس والتدين ، وكان له في الأدب والشعر نفس واسع وباع طويل .<sup>(١)</sup>

قال أبو زهرة : "إن ابن حزم فقيه ظاهري ، أحيا فقه داوود الأصبهاني  
وسلك به مسلكاً اتسم بسمته ، فوسع رحابه وأيد فروعاً بالأدلة ، وناقض  
مخالفيه في أقوال صارمة وجدل غلب فيه الإفحام والإلزام ، وصال وجال ،  
وعاضد أقوال الظاهرية بأقوال بعض الأئمة إن وجدوا فيها نصيراً ، وأجاد في  
شرح فقه الصحابة والتابعين وأخرج من ذلك كنوزاً نافعة ، وكشف معيّنات لا  
ينضب ماؤه ولا ينقطع وراده ، واستخرج من ذلك الخضم الزاخر من الآثار  
السلفية نفائس انفرد باستخراجها وكشفها" .<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٨٦) .

<sup>(٢)</sup> ابن حزم لمحمد أبو زهرة (٣) .



## مذهبه :

قيل إنه تفقه أولاً للشافعي ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله ،  
 جليه وخفيه ، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث ، والقول بالبراءة  
 الأصلية ، واستصحاب الحال ، وصنف في ذلك كتباً كثيرة ، كان حافظاً  
 للحديث وفقياً مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متفنناً في علوم جملة  
 ، عاملاً بعلمه ، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم  
 النفس والتدين ، وكان له في الأدب والشعر نفس واسع وباع طويل <sup>(١)</sup>.

قال أبو زهرة : "إن ابن حزم فقيه ظاهري ، أحيا فقه داوود الأصبهاني  
 وسلك به مسلكاً اتسم بسمته ، فوسع رحابه وأيد فروعه بالأدلة ، وناقض  
 مخالفه في أقوال صارمة وجدل غلب فيه الإفحام والإلزام ، وصال وجال ،  
 وعاضد أقوال الظاهرية بأقوال بعض الأئمة إن وجدوا فيها نصيراً ، وأجاد في  
 شرح فقه الصحابة والتابعين وأخرج من ذلك كنوزاً نافعة ، وكشف معيناً لا  
 ينضب ماؤه ولا ينقطع وراده ، واستخرج من ذلك الخضم الزاخر من الآثار  
 السلفية نفائس انفرد باستخراجها وكشفها" <sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٨٦) .

<sup>(٢)</sup> ابن حزم لمحمد أبو زهرة (٣) .



المطلب الثالث :  
أشياخه وتلاميذه<sup>(١)</sup> .

أشياخه :

أخذ ابن حزم العلم عن أكابر فسمع منهم الحديث حتى أصبح من حفاظه  
الأثبات ، فمن هؤلاء :

١. أبو عمرو أحمد بن الجصور .
  ٢. يحيى بن مسعود .
  ٣. يوسف بن عبد الله القاضي .
  ٤. حُمام بن أحمد القاضي .
  ٥. محمد بن سعيد بن نبات .
  ٦. عبد الله بن ربيع التميمي .
  ٧. عبد الله بن محمد بن عثمان .
  ٨. أبو عمر الطلمنكي .
  ٩. عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد .
  ١٠. عبد الله بن يوسف بن نامي .
- وأخذ المنطق عن محمد بن الحسن المذحجي .

تلاميذه :

تتلمذ لابن حزم علماء فحول وحفاظ جهابذة ومن هؤلاء :

١. أبو عبد الله الحميدي .
٢. ابنه أبو رافع .
٣. أبو الحسن شريح بن محمد .

(١) ابن حزم ، تلامذته ، ص ١١٤٦/٣ طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤٥٥) برقم (٩٨٣) .



## المطلب الرابع :

أعماله، ومؤلفاته<sup>(١)</sup>.

ابن حزم عالم موسوعي ، له مصنفات كثيرة تدل على رسوخ قدمه في شتى العلوم ، كتبه كثيرة ، منها المطبوع ، ومنها المخطوط ، ومنها المفقود ، ذكرها العلماء في ثايا استعراضهم لحياة هذا العلم الجليل ، ومن أعماله ومؤلفاته :

١. الإحكام في أصول الأحكام .
٢. المجلى في الفقه .
٣. المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار .
٤. حجة الوداع .
٥. الإملاء في شرح الموطأ .
٦. الإملاء في قواعد الفقه .
٧. الإجماع "مراتب الإجماع" .
٨. الفصل في الملل والنحل .
٩. تبديل اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل وبيان تناقض ما بين أيديهم من ذلك مما لا يحتمله التأويل .
١٠. التقريب لحد المنطق .
١١. طوق الحمامة .
١٢. الصادع الرادع على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين .
١٣. الإمامة والخلافة في سير الخلفاء ومراتبها .
١٤. كشف الالتباس ما بين أصحاب الظواهر وأصحاب القياس .
١٥. النبذة في أصول الفقه .

ومع هذا العدد الكبير من مؤلفاته ، إلا أن أعظمها قد حرق وفقد ، وسبب ذلك اشتداد العداء بينه وبين فقهاء عصره ، فانقلبوا عليه بتكفيره وتضليله وتأليب الأمراء عليه ، فأحرقوا مجلدات من كتبه .

(١) انظر: أصول النبل (١٨/١٩٣) ، وفیات الأعيان (٢/٢٢٥) ، طبقات الحفاظ (ص ٤٥٧) برقم (٩٨٣) .



## المطلب الخامس :

## ما قيل فيه :

كان ابن حزم - رحمه الله تعالى - صاحب فنون وورع وزهد ، وإليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم ، كان أجمع أهل الأندلس لعلوم الإسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسع في علوم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار<sup>(١)</sup>.

وكان إليه المنتهى في الذكاء ، وحدة الذهن وسعة العلم بالكتاب والسنة ، والمذاهب ، والملل والنحل ، والعربية ، والآداب ، والمنطق ، والشعر مع الصدق والديانة ، والحشمة ، والسؤدد والرياسة ، والثروة وكثرة الكتب<sup>(٢)</sup>.

قال الغزالي<sup>(٣)</sup> : "وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً لأبي محمد بن حزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه"<sup>(٤)</sup>.

انتقد كثيراً من العلماء والفقهاء فتمالؤا على بغضه وتضليله ، وحذروا السلاطين من فتنته ، ونهوا العوام عن الدنو منه .

قال الحافظ الذهبي<sup>(٥)</sup> : "امتحن هذا الرجل وشدد عليه وشرد عن وطنه ، وجرت له أمور ، وقام عليه الفقهاء لطول لسانه واستخفافه بالكبار ، ووقعه في أئمة الاجتهاد بأفج عبارة ، وأفظ محاوره ، وأبشع رد"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٥٥) برقم (٩٨٣).

(٢) انظر شذرات الذهب (٢٩٩/٣).

(٣) الشيخ، الإمام، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، صاحب التصانيف توفي سنة (٥٠٥هـ) انظر سير أعلام النبلاء (٣٢٤/١٩).

(٤) شذرات الذهب (٢٩٩/٣).

(٥) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ولد سنة ٦٧٣هـ ، أتقن الحديث ورجاله ، ونظر عله وأحواله ، وعرف تراجم الناس ، من مؤلفاته : ميزان الاعتدال ، سير أعلام النبلاء ، توفي سنة ٧٤٨هـ ، البدر الطالع بمحاسن القرن السابع للشوكاني (١٠٤/٢) ، الوافي بالوفيات للصفدي (٢١٧/١).

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (١٩٩/١٨).



قال أبو العباس بن العريف<sup>(١)</sup> : "كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين".<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> أبو العباس : أحمد بن محمد بن موسى العريف الأندلسي ، الإمام الزاهد العارف ، كان متاهياً في

الفضل والدين ، توفي سنة ٥٣٦ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء (١١١/٢٠) .

<sup>(٢)</sup> تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٥٤/٣) .



## المطلب السادس :

## وفاته :

توفي هذا العالم الجليل نهار الأحد لليلتين بقيتا من شهر شعبان سنة ٤٥٦ هـ بعد صراعين دائمين مع الأمراء في معركة السياسة ، ومع العلماء في معركة العلم والبحث .<sup>(١)</sup> وقيل توفي سنة ٤٥٧ هـ .<sup>(٢)</sup>

رحم الله بن حزم رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، وألحقه بالأنبياء والصالحين ، جزاء لما خدم به الإسلام والمسلمين .

<sup>(١)</sup> انظر : البداية والنهاية (٧٥٩/١٥) ، معجم الأدباء (١٦٥٠/٤) .

<sup>(٢)</sup> تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٥٤/٣) .



## المطلب السادس :

## وفاته :

توفي هذا العالم الجليل نهار الأحد لليلتين بقيتا من شهر شعبان سنة ٤٥٦ هـ بعد صراعين دائمين مع الأمراء في معركة السياسة ، ومع العلماء في معركة العلم والبحث .<sup>(١)</sup> وقيل توفي سنة ٤٥٧ هـ .<sup>(٢)</sup>

رحم الله بن حزم رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، وألحقه بالأنبياء والصالحين ، جزاء لما خدم به الإسلام والمسلمين .

(١) انظر : البداية والنهاية (٧٥٩/١٥) ، معجم الأدباء (١٦٥٠/٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٥٤/٣) .



• المبحث الثاني : التعريف بالكتاب .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب وأهميته .

المطلب الثاني : ذكر من أثنى عليه من أهل العلم .

المطلب الثالث : منهج المؤلف في كتابه .



## المطلب الأول :

## اسم الكتاب وأهميته :

## اسمه :

الكتاب مشهور باسم :

"مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات".

ويسمى أيضاً الإجماع .

## أهميته :

مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات كتاب ذو مرتبة عالية، وفوائد غالية، وأهمية بالغة، فموضوعه وهو "الإجماع" هو أحد قواعد الدين، وأركان الملة الحنيفة السمحة، وما أجمع عليه المسلمون فهو يقين ثابت، وأمر مقطوع به، لا يجوز مخالفته، كتب فيه الأئمة والعلماء كثيراً في أبحاث شتى وجوانب عديدة، فمنهم من كتب عن الإجماع من الناحية الأصولية، وكتب الأصول لا يخلو واحد منها عن دراسة لهذا الأصل .

وهذا الكتاب لابن حزم له أهمية خاصة، إذ المؤلف حاول أن يستقصى فيه ما أمكن، ولأنه خالف فيه مذهبه الظاهري الذي لا يعتبر بإجماع بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم، بل خالف ما قرره هو نفسه كتابه "الأحكام"<sup>(١)</sup> حيث قال: "إنما علينا طلب أحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس الدين في سواهما أصلاً، ولا معنى لطلبنا هل أجمع على ذلك الحكم أو اختلف فيه". ونراه يقول في كتابه هذا: "فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يرجع إليه ويهرع نحوه ويكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع"<sup>(٢)</sup>.

ومما يتميز به هذا الكتاب أنه جامع للمسائل الفقهية والعقدية، ومرتب على أبواب الفقه، يذكر الإجماع أو الاتفاق بعبارة موجزة ومقتضبة بدون ذكر الدليل .

<sup>(١)</sup> انظر الأحكام في أصول الأحكام (٥٣٦/٤) .

<sup>(٢)</sup> مراتب الإجماع (٢٣) .



## المطلب الثاني :

ذكر من أتى عليه من أهل العلم :

كتاب ابن حزم - رحمه الله تعالى - هذا له مكانة عظيمة ، وهو يعد من أول الكتب المؤلفة في الإجماع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ممتدحاً هذا الكتاب بعد أن تعقبه في مسائل عدة : "إن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً"<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> نقد مراتب الإجماع لابن تيمية مع مراتب الإجماع (٢٠٢) .



### المطلب الثالث :

منهج المؤلف في كتابه :

ذكر ابن حزم - رحمه الله - أن منهجه في ذكر الإجماع هو أن يذكر الإجماع التام فقال : "إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا مخالف فيه البتة"<sup>(١)</sup>. لكنه خالف شرطه في بعض المسائل ، كما وضع ذلك شيخ الإسلام بن تيمية في نقده لهذا الكتاب .

وقسم كتابه إلى أقسام : العبادات ، والمعاملات ، والاعتقادات ، ذكر العبادات مرتبة على أبواب الفقه حسب الطريقة الفقهية المعهودة ، ثم المعاملات ، ثم كتاب الحدود والدماء ، ثم الاعتقادات .

ذكر ابن حزم عبارتين في حكاية الإجماع . الأولى : يعبر بقوله : اتفقوا ، وهي الأكثر ، والثانية : يعبر بقوله : أجمعوا . وبينهما فرق كما ذكر بقوله : "وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً"<sup>(٢)</sup>.

لم يذكر ابن حزم أسماء المتفقين من العلماء ، وإنما يكتفي بضمير الجمع ، وبعد ذكر الإجماع يذكر المسائل المختلف فيها وتفاصيل لم يتفقوا عليها .

<sup>(١)</sup> مراتب الإجماع (٣٣) .

<sup>(٢)</sup> مراتب الإجماع (٢٧٤) .



## المطلب الثالث :

منهج المؤلف في كتابه :

ذكر ابن حزم - رحمه الله - أن منهجه في ذكر الإجماع هو أن يذكر الإجماع التام فقال : "إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا مخالف فيه البتة"<sup>(١)</sup>. لكنه خالف شرطه في بعض المسائل ، كما وضع ذلك شيخ الإسلام بن تيمية في نقده لهذا الكتاب .

وقسم كتابه إلى أقسام : العبادات، والمعاملات ، والاعتقادات ، ذكر العبادات مرتبة على أبواب الفقه حسب الطريقة الفقهية المعهودة ، ثم المعاملات ، ثم كتاب الحدود والدماء ، ثم الاعتقادات .

ذكر ابن حزم عبارتين في حكاية الإجماع . الأولى : يعبر بقوله : اتفقوا ، وهي الأكثر ، والثانية : يعبر بقوله : أجمعوا . وبينهما فرق كما ذكر بقوله : "وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً"<sup>(٢)</sup>.

لم يذكر ابن حزم أسماء المتفقين من العلماء ، وإنما يكتفي بضمير الجمع ، وبعد ذكر الإجماع يذكر المسائل المختلف فيها وتفاصيل لم يتفقوا عليها .

<sup>(١)</sup> مراتب الإجماع (٢٣) .



• المبحث الثالث : التعريف بالمذهب الظاهري .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : مؤسسه .

المطلب الثاني : أصوله .

المطلب الثالث : أعلامه، وأبرز كتبه .

المطلب الرابع : خلاف الظاهرية، ومدى اعتباره .



## المطلب الأول :

مؤسسه :

أول من أظهر القول بالظاهر داود ، فهو إمام أهل الظاهر<sup>(١)</sup> ، ويعتبر المؤسس الأول لمدرسة أهل الظاهر ، وقد سبق ابن حزم إلى ذلك .

واسمه : داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، الشهير بـداود الظاهري ، أحد الأئمة الأعلام المجتهدين في الإسلام كان صاحب مذهب ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٠ هـ<sup>(٢)</sup> .

قال الحافظ الذهبي : "... وأما داود فقال القرآن محدث فقام عليه خلق من أئمة الحديث بينهم الإمام أحمد وأنكروا قوله وبدعوه " وقال : " وفي الجملة فداود بن علي بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين ، وكذلك في فقهاء الظاهرية جماعة لهم علم باهر وذكاء قوي ، فالكمال عزيز ، والله الموفق " .<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> تاريخ بغداد (٣٦٦/٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٧٢/٢) ، شذرات الذهب (١٥٨/٢) .

<sup>(٣)</sup> انظر : سير أعلام النبلاء (١٠٧/١٣) .



## المطلب الأول :

مؤسسه :

أول من أظهر القول بالظاهر داود ، فهو إمام أهل الظاهر<sup>(١)</sup> ، ويعتبر المؤسس الأول لمدرسة أهل الظاهر ، وقد سبق ابن حزم إلى ذلك .

واسمه : داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، الشهير بداود الظاهري ، أحد الأئمة الأعلام المجتهدين في الإسلام كان صاحب مذهب ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٠ هـ .<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ الذهبي : "... وأما داود فقال القرآن محدث فقام عليه خلق من أئمة الحديث بينهم الإمام أحمد وأنكروا قوله وبدعوه " وقال : " وفي الجملة فداود بن علي بصير بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين ، وكذلك في فقهاء الظاهرية جماعة لهم علم باهر وذكاء قوي ، فالكمال عزيز ، والله الموفق " .<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> تاريخ بغداد (٢٦٦/٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٧٢/٢) ، شذرات الذهب (١٥٨/٢) .

<sup>(٣)</sup> انظر : سير أعلام النبلاء (١٠٧/١٢) .



## المطلب الثاني :

## أصوله :

يتفق المذهب الظاهري مع المذاهب الأربعة في ثلاثة أصول وهي الكتاب ،  
والسنة النبوية ، والإجماع في الجملة .  
ويختلف معهم في ضرورة الوقوف عند ظواهر النصوص من الكتاب والسنة  
والإجماع المعتبر شرعاً<sup>(١)</sup>.

وبيان ذلك فيما يلي :

## أولاً : الكتاب العزيز :

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى : "لما تبين بالمعجزات والبرهان أن القرآن  
الكريم هو عهد الله إلينا الذي الزمنا بالإقرار به ، والعمل بما فيه ، وصح بنقل  
الكافة الذي لا مجال للشك فيه ، أن هذا القرآن هو المكتوب بالمصاحف  
المشهورة بالآفاق كلها ، فقد وجب الانقياد لما فيه ، فكان هو الأصل المرجوع  
إليه".<sup>(٢)</sup>

ولكن ابن حزم يرفض تأويل النصوص ويأخذ بالظاهر فيقول "لا يحل لأحد  
أن يحيل آية عن ظاهرها لأن من أحال نصاً عن ظاهره بغير برهان أو إجماع فقد  
ادعى أن النص لا بيان فيه".<sup>(٣)</sup>

## ثانياً : السنة النبوية :

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع عند الظاهرية ، ويرى  
ابن حزم أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فرض اتباعه.<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر : ابن حزم ابو زهرة (٤) .

<sup>(٢)</sup> انظر الإحكام في أصول الأحكام (٩٢/١) .

<sup>(٣)</sup> انظر : النبذة الكافية لابن حزم (٣٦/١) .

<sup>(٤)</sup> الإحكام في أصول الأحكام (١٠٥/١) .



## ثالثاً : الإجماع :

اعتد الظاهرية بالإجماع كمصدر ثالث من مصادر التشريع وأصل من أصوله ، ولكن الإجماع المفروض اتباعه عندهم هو إجماع الصحابة فقط .  
ولذلك عرف ابن حزم الإجماع بأنه : "ما تيقن أن جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوا به عن نبيهم"<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحاب المذهب الظاهري مع الأئمة الأربعة واتباعهم كلهم أو بعضهم ، في الأخذ بمصادر الأدلة .

وبيان ذلك فيما يلي :

أولاً : سد الذرائع :

ذهب الظاهرية إلى بطلان مبدأ سد الذرائع ولا يعتبر عندهم مصدراً من مصادر التشريع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : الاستصحاب :

الأصل عندهم براءة الذمة ، وأن ما ثبت بنص أو إجماع لا يتبدل إلا بنص آخر أو إجماع فهو حجة عندهم<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً : الاستحسان :

ذهب الظاهرية إلى بطلان القول بالرأي والاستحسان واعتبروها شهوة واتباعاً للهوى والضلال<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر الإحكام في أصول الأحكام (٤٧/١) .

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق (١٧٩/٦) .

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق (٥/٥) .

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق (١٩٣/٦) .



#### رابعاً : القياس :

ذهب الظاهرية إلى بطلان القول بالقياس في الدين جملة ، وعدم جواز الحكم في شيء إلا بنص من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، واعتبر بن حزم القول بالقياس بدعة لا تتبغى <sup>(١)</sup>.



المطلب الثالث :

أعلامه ، وأبرز كتبه :

لأهل الظاهر ثلة من العلماء والأعلام فبعد ذكر مؤسسه وهو الإمام داود الظاهري وكذلك الإمام ابن حزم - رحمه الله - أذكر من أبرز الأعلام على سبيل المثال لا الحصر و بدون ترتيب زمني ، ما يلي :

١. أبو بكر محمد بن داود بن علي الظاهري<sup>(١)</sup> :

العلامة البارع ذو الفنون أبو بكر كان أحد من يضرب المثل بذكائه ، وهو مصنف كتاب الزهرة في الآداب والشعر وله كتاب في الفرائض وغير ذلك ، قل ما روى ، تصدر للفتيا بعد والده . وله من التأليف : كتاب الإنذار والإعذار ، وكتاب التقصي في الفقه ، وكتاب الإيجاز ولم يتم ، وكتاب الانتصار من محمد بن جرير الطبري ، وكتاب الوصول إلى معرفه الأصول ، وكتاب اختلاف مصاحف الصحابة ، وكتاب الفرائض ، وكتاب المناسك . عاش ثلاثاً وأربعين سنة ، ومات في عاشر رمضان سنة سبع وتسعين ومئتين .

٢. ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup> :

أحمد بن عمرو بن الضحاک بن مخلد الشيباني ، حافظ كبير ، إمام بارع ، متبع للآثار ، كثير التصانيف . قدم أصبهان على قضائها ونشر بها علمه ، توفي فصلى عليه ابنه الحكم .

<sup>(١)</sup> انظر سير أعلام النبلاء (١٠٩/١٣) .

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق (٤٢١/١٣) .



### ٣. نفطويه<sup>(١)</sup>:

الإمام الحافظ النحوي العلامة الأخباري أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان العتكي الأزدي الواسطي المشهور بنفطويه صاحب التصانيف ، سكن بغداد وتفقه على داود ، ولد سنة أربع وأربعين ومئتين ، وكان ذا سنة ودين وفتوة ومروءة وحسن خلق وكيس وله نظم ونثر . صنّف غريب القرآن ، وكتاب المقنع في النحو ، وكتاب البارع ، وتاريخ الخلفاء في مجلدين وأشياء . مات في صفر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة .

### ٤. ابن المغلس<sup>(٢)</sup>:

الإمام العلامة فقيه العراق أبو الحسن عبد الله بن المحدث أحمد ابن محمد المغلس البغدادي الداودي الظاهري صاحب التصانيف وله من التصانيف كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الموضح في الفقه وكتاب المبهج ، وكتاب الدامغ في الرد على من خالفه ، وغير ذلك . مات في سنة أربع وعشرين وثلاث مئة عن نيف وستين سنة .

### ٥. الشعار<sup>(٣)</sup>:

الإمام الفقيه البارع المحدث مسند أصبهان أبو عبد الله أحمد بن بندار بن إسحاق الأصبهاني الشعار الظاهري . توفي في ذي القعدة سنة تسع وخمسين وثلاث مئة عن نيف وتسعين سنة .

### ٦. ابن الرومية<sup>(٤)</sup>:

الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطبيب أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي الأموي مولا هم الحزمي الظاهري النباتي الزهري العشاب ولد سنة إحدى وستين وخمس مئة ومات فجأة في سلخ ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وست مئة .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٧٦/١٥) .

(٢) المرجع السابق (٧٧/١٥) .

(٣) المرجع السابق (٦١/١٦) .

(٤) المدح السادة (٥٨/٢٣) .



٣. نفطويه<sup>(١)</sup>:

الإمام الحافظ النحوي العلامة الأخباري أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان العتكي الأزدي الواسطي المشهور بنفطويه صاحب التصانيف ، سكن بغداد وتفقه على داود ، ولد سنة أربع وأربعين ومئتين ، وكان ذا سنة ودين وفتوة ومروءة وحسن خلق وكيس وله نظم ونثر . صنف غريب القرآن ، وكتاب المقنع في النحو ، وكتاب البارع ، وتاريخ الخلفاء في مجلدين وأشياء . مات في صفر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة .

٤. ابن المغلس<sup>(٢)</sup> :

الإمام العلامة فقيه العراق أبو الحسن عبد الله بن المحدث أحمد ابن محمد المغلس البغدادي الداودي الظاهري صاحب التصانيف وله من التصانيف كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الموضح في الفقه وكتاب المبهج ، وكتاب الدامغ في الرد على من خالفه ، وغير ذلك . مات في سنة أربع وعشرين وثلاث مئة عن نيف وستين سنة .

٥. الشعار<sup>(٣)</sup> :

الإمام الفقيه البارع المحدث مسند أصبهان أبو عبد الله أحمد بن بندار بن إسحاق الأصبهاني الشعار الظاهري . توفي في ذي القعدة سنة تسع وخمسين وثلاث مئة عن نيف وتسعين سنة .

٦. ابن الرومية<sup>(٤)</sup> :

الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطبيب أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي الأموي مولا هم الحزمي الظاهري النباتي الزهري العشاب ولد سنة إحدى وستين وخمس مئة ومات فجأة في سلخ ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وست مئة .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٧٦/١٥) .

(٢) المرجع السابق (٧٧/١٥) .

(٣) المرجع السابق (٦١/١٦) .

(٤) المرجع السابق (٥٨/٢٣) .



٧. الحميدي<sup>(١)</sup>:

الإمام القدوة الأثري المتقن الحافظ شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي الأندلسي الميورقي الفقيه الظاهري صاحب ابن حزم وتلميذه وجمع وصنف ، عمل (الجمع بين الصحيحين) ورتبه أحسن ترتيب ، استوطن بغداد وأول ارتحاله في العلم كان في سنة ثمان وأربعين وأربع مئة ، وكان من بقايا أصحاب الحديث علما وعملا وعقدا وانقيادا رحمة الله عليه توفي الحميدي في سابع عشر ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربع مئة عن بضع وستين سنة أو أكثر .

٨. محمد بن طاهر المقدسي<sup>(٢)</sup> :

محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الإمام الحافظ الجوال الرحال ذو التصانيف أبو الفضل بن أبي الحسين بن القيسراني المقدسي الأثري الظاهري الصوفي ، ولد ببیت المقدس في شوال سنة ثمان وأربع مئة وتوفي عند قدومه من الحج في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمس مئة .

هذا ما تيسر ذكره من أبرز أعلام المذهب الظاهري ، وكذلك أبرز كتبهم بالإضافة إلى كتب الإمام ابن حزم فهي من أبرز الكتب المعتمدة عند الظاهرية<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٢٠/١٩) .

(٢) المرجع السابق (٣٦١/١٩) .

(٣) أعمال ومؤلفات ابن حزم ص (٧) .



### المطلب الرابع :

خلاف الظاهرية، ومدى اعتباره :

مسألة خلاف الظاهرية ومدى اعتباره في الفروع الفقهية ، من المسائل التي يحتاجها الفقيه وتعرض له ، خصوصا عند نظره في الخلاف العالي بين المذاهب الفقهية ، وقد اختلف أهل العلم في حكم الاعتداد بخلاف الظاهرية ، وسبب الخلاف هو أن من أعظم أصول الظاهرية التي شذوا بها عن باقي العلماء إنكار القياس ، وعدم العمل به .

وتتلخص أقوال العلماء في هذه المسألة في أربعة أقوال أذكرها إجمالا :

#### القول الأول :

أن خلافهم غير معتبر ، وليس معتدا به مطلقا . وهذا القول منسوب لجمهور أهل العلم<sup>(١)</sup> .

#### القول الثاني :

أن خلافهم معتبر مطلقا . وهو رأي بعض الفقهاء من الشافعية والحنابلة واختاره ابن القيم<sup>(٢)</sup> .

#### القول الثالث :

أن خلافهم معتبر في غير المسائل القياسية ، وأما المسائل القياسية فلا اعتبار بقولهم .

#### القول الرابع :

أن خلافهم معتبر فيما خالف القياس الخفي ، دون ما خالف القياس الجلي .

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ١٣ \ ١٠٤ المجموع ، للنووي (٢ \ ١٣٧) .

(٢) انظر : زاد المعاد (١ \ ١٠٦) ، زاد المعاد (٢ \ ١٨٢) .



والراجع في هذه المسألة - والله تعالى أعلم - :

هو الاحتجاج بخلاف الظاهرية مطلقا ، وعدم انعقاد الإجماع بدونهم . وأن خلافهم مانع من انعقاده . ولا يصح رد قولهم بإجماع معاصريهم .  
وأما ما شذوا فيه فيرده كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ،  
وهما اللذان يحكمان ببطلانه حال عرضه عليهما .<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر : سير أعلام النبلاء (١٣/١٠٤ - ١٠٨) ، الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية "دراسة تأصيلية" للدكتور : عبد السلام بن محمد الشويعر ، بحث منشور في مجلة مجلة البحوث الإسلامية العدد (٦٧) ص (٢٩٣ - ٢٢٣) .



- المبحث الرابع : التعريف بالإجماع ، وحجيته ، وشروطه ، وأقسامه والفرق بينه وبين الاتفاق .

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : حجية الإجماع .

المطلب الثالث : بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق .

المطلب الرابع : شروط صحة الإجماع .

المطلب الخامس : أقسام الإجماع .



المطلب الأول :

التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح :

تعريف الإجماع لغة :

مصدر الفعل الرباعي أجمع يجمع إجماعاً ، فهو مجمع عليه .  
ويطلق في اللغة على معنيين<sup>(١)</sup> :

المعنى الأول : الاتفاق ، يقال أجمعت الجماعة على كذا أي اتفقوا عليه .

المعنى الثاني : العزم والتصميم على الشيء ، ومنه قوله تعالى : "فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ  
وَشُرَّكَاءَكُمْ"<sup>(٢)</sup> .

تعريف الإجماع في الاصطلاح :

عرف الإجماع في الاصطلاح بتعريفات متعددة ، لم يخل تعريف منها من  
اعتراض ، ولذلك اخترت التعريف الذي قل الاعتراض عليه وهو :

"اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من الأعصار  
على أمر من أمور الدين"<sup>(٣)</sup> .

محترزات التعريف<sup>(٤)</sup> :

اتفاق :

جنس في التعريف يشمل كل اتفاق وهو الاشتراك في القول أو الفعل أو الاعتقاد.

<sup>(١)</sup> لسان العرب (٢/٣٥٨) ، القاموس المحيط (٢/٩٥٤) .

<sup>(٢)</sup> سورة يونس من الآية (١٧) .

<sup>(٣)</sup> انظر المستصفى (٢/٢٩٤) .

<sup>(٤)</sup> انظر شرح مختصر الروضة (٦/٣) .



مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم :

قيد يخرج غير المجتهدين كالعوام ، و(أل) للاستغراق تفيد العموم فيخرج اتفاق بعض المجتهدين ، ويخرج أيضاً اتفاق الأمم السابقة .

بعد وفاته :

قيد يخرج الإجماع في عصره فإنه لا اعتبار له .

في عصر من الأعصار :

قيد يخرج به ما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهدي الأمة إلى قيام الساعة ، لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع ، وأخرج أيضاً تخصيص الإجماع بعصر معين كعصر الصحابة .

على أمر من أمور الدين :

قيد أخرج الإجماع على ما ليس حكماً شرعياً ، حيث إن الكلام إنما هو في الإجماع الشرعي الذي يآثم مخالفه .



المطلب الثاني :

حجية الإجماع :

بيان حجية الإجماع :

يعد الإجماع المصدر الثالث من مصادر التشريع بعد الكتاب والسنة ، وإن كان يرجع في الأصل إليهما ، وهو حجة قطعية إذا توفرت شروطه فالمسألة المجتهد فيها حكمها ظني ، فإذا أجمع العلماء على حكمها ارتفع الحكم من رتبة الظن إلى القطع ، ولذلك تعتبر مخالفته محرمة .  
ولذلك اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها والمصير إليها<sup>(١)</sup>.

وقد استدلل العلماء على حجية الإجماع بأدلة من الكتاب والسنة منها :

١. قوله تعالى : " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " <sup>(٢)</sup> .

وجه الاستدلال من الآية :

أن الله توعد بالنار من اتبع غير سبيل المؤمنين ، وقرن ذلك بمشاقة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، فيكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً ومخالفتهم محرمة<sup>(٣)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : روضة الناظر (٢٣٥/١) ، مجموع الفتاوى (٣٤١/١١) .

<sup>(٢)</sup> سورة النساء (١١٥) .

<sup>(٣)</sup> انظر : روضة الناظر (٢٣٥/١) .



٢. قوله صلى الله عليه وسلم : "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهو كذلك".<sup>(١)</sup>

#### وجه الاستدلال من الحديث :

فيه دليل على أن الإجماع حجة ، وقال البخاري عن هذه الطائفة : هم أهل العلم ، وقال أحمد : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة فإن هذا الوصف مازال بحمد الله تعالى من زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى الآن ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام برقم (٧٣١١) ، وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة برقم (١٩٢٠).

<sup>(٢)</sup> انظر شرح صحيح مسلم للنووي (٦٧/١٢).



## المطلب الثالث :

## بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق :

الفرق بين الإجماع والاتفاق<sup>(١)</sup> :

من العلماء من يعبر بالإجماع والاتفاق عن مسألة واحدة ، مرة بالإجماع ومرة بالاتفاق ، وقد يفسر بأن العبارتين عنده مترادفتان .

وهناك كثير من العلماء يفرقون بين الإجماع والاتفاق بفرق ، ويحتمل أن هذا مذهب لابن حزم حيث قال "ليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا ، وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً"<sup>(٢)</sup>

ومن الفروق المحتملة بين الإجماع والاتفاق ما يلي :

١. أن يكون المراد بالاتفاق هو اتفاق الأئمة الأربعة .
٢. أن يكون المراد بالاتفاق هو اتفاق المذهب .
٣. قد يكون الاتفاق ظنياً لا يجزم العالم بالإجماع فلذا يعبر بالاتفاق .

وفي الجملة عبارة الاتفاق أضعف من عبارة الإجماع لأنها ترد عليها احتمالات كثيرة تخرجها عن الدلالة على الإجماع ، كأن يكون حاكي الاتفاق يريد اتفاق الأئمة الأربعة أو اتفاق أهل مذهبه ، أو أهل بلده أو غير ذلك ، أما عبارة الإجماع فدلالته صريحة ما لم توجد قرينة.

(١) انظر موسوعة الإجماع للبوصي (١١/١٠/٩) .

(٢) مراتب الإجماع (٢٧٤) .



### المطلب الثالث :

#### بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق :

#### الفرق بين الإجماع والاتفاق<sup>(١)</sup> :

من العلماء من يعبر بالإجماع والاتفاق عن مسألة واحدة ، مرة بالإجماع ومرة بالاتفاق ، وقد يفسر بأن العبارتين عنده مترادفتان .

وهناك كثير من العلماء يفرقون بين الإجماع والاتفاق بفروق ، ويحتمل أن هذا مذهب لابن حزم حيث قال "ليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا ، وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً"<sup>(٢)</sup>

#### ومن الفروق المحتملة بين الإجماع والاتفاق ما يلي :

١. أن يكون المراد بالاتفاق هو اتفاق الأئمة الأربعة .
٢. أن يكون المراد بالاتفاق هو اتفاق المذهب .
٣. قد يكون الاتفاق ظنياً لا يجزم العالم بالإجماع فلذا يعبر بالاتفاق .

وفي الجملة عبارة الاتفاق أضعف من عبارة الإجماع لأنها ترد عليها احتمالات كثيرة تخرجها عن الدلالة على الإجماع ، كأن يكون حاكي الاتفاق يريد اتفاق الأئمة الأربعة أو اتفاق أهل مذهبه ، أو أهل بلده أو غير ذلك ، أما عبارة الإجماع فدلالته صريحة ما لم توجد قرينة.

<sup>(١)</sup> انظر موسوعة الإجماع للبوصي (١١/١٠/٩) .

<sup>(٢)</sup> مراتب الإجماع (٢٧٤) .



## المطلب الرابع :

## شروط صحة الإجماع :

لابد لصحة الإجماع من شروط بحيث إذا فات أحدها لم يتحقق الإجماع ، وهذه الشروط يذكرها بعض العلماء ضمن تعريفهم للإجماع ، وبعضهم يذكرها على شكل مسائل وفصول دون الإشارة إلى شرطيتها ، وبعضهم يشير إلى اشتراطها ، ومنها ما هو محل اتفاق ومنها ما هو محل خلاف بين العلماء .

ومن هذه الشروط ما يلي :

## الشرط الأول : أن يكون المجمعون من المسلمين :

فلا عبرة بإجماع غير المسلمين لأن الكافر لا يدخل تحت لفظ "المؤمنين" كما في قوله تعالى "وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ"<sup>(١)</sup> ، وهذا الشرط متفق عليه.<sup>(٢)</sup>

## الشرط الثاني : أن يكونوا من العلماء المجتهدين :

ويكفي في ذلك الاجتهاد الجزئي ، لأن اشتراط الاجتهاد المطلق في أهل الإجماع قد يؤدي إلى تعذره ، فكل من توفرت فيه شروط الاجتهاد ، وأصبح مقبول الفتوى ، فهو من علماء العصر ، ولا بد من اعتبار قوله وموافقته للإجماع.

<sup>(١)</sup> سورة النساء من الآية (١١٥) .

<sup>(٢)</sup> انظر : المستصفى (٢/٢٢٢) ، الإحكام للآمدي (١/٢٢٥) .



### الشرط الثالث : أن يكون المجمعون عدولاً :

يشترط في أهل الاجتهاد أن يكونوا عدولاً ، فلا يعتد بقول الكافر الأصلي والمرتد والمعاند ومن أنكر ما علم من الدين بالضرورة بلا شبهة. وأما المكفر بارتكاب بدعة ، والمتأول المستند في بدعته إلى شبهة كطوائف البدع المنتسبة إلى الإسلام ، فمن العلماء من قال إنه كالكافر الأصلي فلا يعتد به ، ومنهم من قال لا يعتد به عند من يكفره ويعتد به عند من لا يكفره.<sup>(١)</sup>

وأما الفاسق باعتقاد أو فعل فذهب جماعة من العلماء إلى عدم الاعتداد بهم لعدم قبول روايتهم فكذلك قولهم في الإجماع ، وذهب آخرون إلى اعتبار قولهم لدخولهم في المؤمنين والأمة ، وقال بعضهم يكون إجماعهم حجة عليهم دون غيرهم.<sup>(٢)</sup>

### الشرط الرابع : أن يبلغ المجمعون عدد التواتر :

وهذا الشرط وقع فيه خلاف بين أهل العلم ، والسبب في ذلك هو طريق إثبات الإجماع . فمن جعل طريق إثبات الإجماع السمع ، لم يشترط عدد التواتر ، وعلى هذا أكثر أهل العلم ، لأن الدليل السمعي دل على عصمة الأمة سواء بلغت عدد التواتر أم لم تبلغ .

<sup>(١)</sup> انظر : المستصفى (٢٣٢/٢) ، الإحكام للآمدي (٢٢٩/١) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٢/٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : المستصفى (٢٣٢/٢) ، المسودة (٣٣١) الإحكام للآمدي (٢٢٩/١) شرح مختصر الروضة (٤٢/٢) .



ومن جعل طريق إثبات الإجماع العقل ، اشترط بلوغ عدد التواتر ، لأن العادة لا تحيل الخطأ على من هم دون عدد التواتر ، وأما الجمع الكثير فلا يتصور تواطئهم على الخطأ .<sup>(١)</sup>

والراجع والله أعلم هو القول بعد اشتراط بلوغ المجمعين عدد التواتر لأن الحق محفوظ بحفظ الله تعالى له .

#### الشرط الخامس : أن يكون المجمعون من الصحابة :

العلماء متفقون على أن إجماع الصحابة حجة معتبرة لا يجوز لأحد مخالفته . وقد وقع الخلاف بينهم في إجماع ما بعد الصحابة على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور العلماء إلى أن إجماع أهل كل عصر حجة كإجماع الصحابة .<sup>(٢)</sup>

القول الثاني : ذهب أهل الظاهر إلى أن الإجماع المحتج به هو إجماع الصحابة فقط ، ولا حجة في إجماع غيرهم .<sup>(٣)</sup>  
والراجع والله أعلم هو ما ذهب إليه جمهور العلماء وأن الإجماع المحتج به غير مختص بإجماع الصحابة لموافقته لأدلة الشرع وقواعده .

<sup>(١)</sup> انظر : المستصفى (٣٢٢/٢) ، المسودة (٣٣١) الإحكام للآمدي (٢٢٩/١) شرح مختصر الروضة (٤٣/٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : المستصفى (٣٢٧/٢) ، الإحكام للآمدي (٢٣٠/١) . شرح مختصر الروضة (٤٧/٢) .

<sup>(٣)</sup> انظر : الإحكام للآمدي (٢٣٠/١) ، شرح مختصر الروضة (٤٧/٢) .



الشرط السادس : أن ينعقد الإجماع من كل المجتهدين :

اختلف أهل العلم في هل يتعقد الإجماع بقول الأكثرين أم لا بد من اتفاق جميع المجتهدين ، على قولين رئيسيين :

**القول الأول :** ذهب جماهير أهل العلم إلى أن قول الأكثرين ليس بحجة ولا إجماع ، فلا بد من اتفاق جميع المجتهدين وذلك لأن العصمة إنما تثبت للأمة بكليتها <sup>(١)</sup>.

**القول الثاني :** أنه حجة ، واختلف أصحاب هذا القول هل ينعقد به الإجماع أولاً ، على مسلكين :

أحدهما : أنه حجة وينعقد به الإجماع لأن مخالفة الواحد للجماعة شذوذ ، وكذلك لفظ المؤمنين والأمة يطلق على الأكثر مع خروج الواحد والاثني منهم .  
والثاني : أنه حجة وإن لم يكن إجماعاً ، لأن إصابة الأكثر أظهر من خطأهم ، ويبعد أن يتمسك المخالف النادر بالدليل القاطع أو الراجح ويتركه الكثيرون .

والراجح والله أعلم أن قول الأكثر لا يعتبر إجماعاً فلا بد أن ينعقد الإجماع من كل المجتهدين . ولكن قول الأكثر مما يحتج به ، لأن الحاجة تدعو إلى مثل ذلك ولكن هذه الحاجة ظنية وليست قطعية ، لأنه لا يلزم من خطأ المخالف لاحتمال وقوعه على الصواب <sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر : المستصفى (٢/٣٤١) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الإجماع للباحسين (١٢٢) .



### الشرط السابع : أن يكون للإجماع مستند :

مستند الإجماع هو الدليل الذي يعتمد عليه المجتهدون في الحكم الذي أجمعوا عليه ، لأنه ليس لهم الاستقلال بإثبات الأحكام ، ولو انعقد الإجماع من غير مستند لاقتضى إثبات شرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل . واختلف العلماء في هذا المستند هل يشترط أن يكون قطعياً أو لا يشترط ، فذهب جمهور أهل العلم بمن فيهم الأئمة الأربعة إلى أنه لا يشترط في مستند الإجماع أن يكون قطعياً ، بل يجوز أن يكون ظنياً من السنة الأحادية والقياس والاجتهاد الصحيح وغير ذلك <sup>(١)</sup>.

وذهب أهل الظاهر ومن وافقهم إلى أنه لا بد أن يكون مستند الإجماع قطعياً من الكتاب والسنة المتواترة <sup>(٢)</sup>.

### الشرط الثامن : انقراض العصر :

من شروط الإجماع المختلف فيها انقراض العصر ، وهو موت جميع المجتهدين الذين حصل منهم الاتفاق على حكم شرعي وهم باقون على رأيهم في المسألة ، وعليه فما داموا أو بعضهم أحياء فهل ينعقد الإجماع ، اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

### القول الأول :

ذهب جمهور أهل العلم إلى عدم اشتراط انقراض العصر لصحة الإجماع ، وقد أوماً إليه أحمد ، وعليه فلا يجوز مخالفة الإجماع بعد انعقاده حتى من المجتهد نفسه ولا التراجع عنه ولو بزمن يسير ، لأن أدلة الإجماع لم تشر إلى

<sup>(١)</sup> انظر : المستصفى (٢/٢٧٧) ، الإحكام للآمدي (١/٢٦٤) . التمهيد لأبي الخطاب (٢/٢٨٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الإحكام لابن حزم (٢/٢٢٠) .



اشتراطه فلم يشترط ، وكان التابعون يحتجون بالإجماع في زمن أواخر الصحابة ولو اشترط انقراض العصر لم يجز ذلك .<sup>(١)</sup>

#### القول الثاني :

ذهب بعض الشافعية إلى أن انقراض العصر شرط لصحة الإجماع ، وهو ظاهر كلام أحمد . لأنه لو لم يكن شرطاً لما جاز للمجتهد الرجوع عن ما وافق عليه المجمعين .<sup>(٢)</sup>

#### القول الثالث :

يشترط انقراض العصر للإجماع السكوتي ، لاحتمال أن يكون السكوت للنظر والتأمل .<sup>(٣)</sup>

#### القول الرابع :

يشترط انقراض العصر للإجماع القياسي ، لأن القياس يحتاج إلى نظر وتأمل ويقع فيه الخطأ كثيراً .<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر : المستصفى (٢/٢٧٠) ، الإحكام للآمدي (١/٢٥٦) ، شرح مختصر الروضة (٢/٦٦) .

<sup>(٢)</sup> المراجع السابقة .

<sup>(٣)</sup> شرح مختصر الروضة (٢/٦٦) .

<sup>(٤)</sup> شرح مختصر الروضة (٢/٦٦) .



المطلب الرابع :

أقسام الإجماع :

أقسام الإجماع <sup>(١)</sup> :

ينقسم الإجماع باعتبارات متعددة أهمها :

أولاً : الإجماع من جهة التصريح بالحكم :

ينقسم الإجماع بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام :

١. الإجماع الصريح أو النطقي :

وهو ما صرح فيه أهل الإجماع بالحكم ، أو أن يفعل الجميع الشيء نفسه ، فهذا إن وجد حجة قاطعة بلا نزاع .

٢. الإجماع السكوتي :

وهو أن يشتهر القول أو الفعل من بعض المجتهدين ويسكت الباقيون عن إنكاره ، وقد اختلف العلماء في هذا النوع فبعضهم اعتبره حجة قاطعة ، والبعض اعتبره حجة ظنية ، والبعض لم يعتبره أصلاً .

٣. الإجماع الضمني :

وهو المستنتج من اختلاف أهل العصر على قولين أو أكثر فيدل ذلك على اتفاقهم على أن ما خرج عن تلك الأقوال باطل .

<sup>(١)</sup> انظر : شرح منتهى التلخيص (١٢٧/٣) . أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (١٢٦) .



ثانياً : الإجماع من حيث قوة دلالته :  
 ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

#### ١. الإجماع القطعي :

وهو ما تحقق فيه شرطان :

أ. أن تتوافر فيه جميع شرائط الإجماع سواء المتفق عليها أو المختلف فيها.

ب. أن ينقل إلينا بطريق التواتر .

كالإجماع على ما علم من الدين بالضرورة .

#### ٢. الإجماع الظني :

وهو ما اختلف فيه أحد هذين الشرطين .



## • المبحث الخامس : التعريف بعلم الفرائض .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الفرائض لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم تعلمه .